إجراءات رادعة لمواجهة المجاهرة بالإفطار

الحشاش: «الداخلية» ستقف بالمرصاد لجميع أشكال الخروج على القانون وظاهرة التسول

الشيخ محمد الخالد

الفريق سليمان الفهد

العميد عادل الحشاش

أكد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام الأمني العميد عادل احمد الحشاش أن أجهـزة وزارة الداخلية اتخذت كل استعداداتها لشهر رمضان الكريم، موضحا ان هناك تنسيقا وتواصلا دائما فيما بينها لاتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية والمرورية التي من شأنها تأمين السلامة العامة للجميع، مشـيرا إلى أن وسـائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تسهم في دعم ومساندة عمل الأجهزة الأمنية.

وأوضح العميد الحشاش ان هذه الاستعدادات تأتي في أعقاب ترؤس نائب رئيس مجلـس الـوزراء ووزير الداخليـة الشـيخ محمد الخالد، بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سـليمان الفهد، لاجتماع تنسيقي مع القيـادات الميدانية الأمنية فـي 16 مايـو 2016، حيث شـدد على ضرورة اليقظة المستمرة والحيطة الدائمة في كل الأمور لفرض السيطرة الأمنية المتكاملة، معتبرا ان التدابير الأمنية المصاحبة لشـهر رمضان لها أهمية خاصة نظرا لما تشهده الطرق والشوارع والمناطق التجارية والأسواق من كثافة مرورية وبشرية وخاصة أماكن ودور العبادة.

إجراءات متكاملة

وأشار العميد الحشاش إلى أن الوزير حث الأجهزة الأمنيـة علـى مضاعفـة الجهود لتطبيـق القانون وضبط وملاحقة المتسولين الذين يسـتغلون الأجواء الإيمانية والتصدي للمظاهر السلبية التي لا تليق بالشهر المبارك.

وقال العميد الحشـاش: ان هناك إجراءات ووسائل متكاملة سـتتبعها مختلف القطاعات الميدانية للوزارة والتي تشمل قطاعات الأمن العام والعمليـات والمرور والأمـن الجنائـي والامن الوقائـي والأمـن الخاص في تنفيـذ الخطط الأمنية والاسـتعدادات المروريـة وآلية العمل والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية خـلال رمضـان، والعمل علـى انسـيابية الحركـة المروريـة وتأمـين مختلف المناطق وانتشار الدوريات المرورية في محيط الأسواق والمجمعات التجارية ومراقبة الشـوارع والتقاطعـات الرئيسية وتوزيع الدوريات الأمنيـة الثابتة والمتحركة والراجلة.

وأكد أن خطط التعامل مع المظاهر التي سيشهدها شـهر رمضان الكريم في الأسواق والمجمعات من رواج وازدحام كثيف تم الاستعداد لها بوضع الوسائل الكفيلة بالتخفيف من حدتها إلى جانب التنسيق مع الإدارة العامة للمرور وغيرها من الأجهـزة الأمنية لمواجهة تلـك المظاهر التي تتطلب إمكانيات ودعما بشـريا وتسـخيرا لـكل أجهزة قطاع شـؤون الأمن العام لمواجهتها.

وناشـد أوليـاء أمور الشباب بضرورة التحلي بالمسـؤولية فـي رعاية ونصح وإرشـاد أبنائهم بمراعاة السلوكيات السوية والالتزام بـالآداب العامة وعدم الخروج عنها.

التصدي للتسول

وشدد العميد الحشاش على الإبعـاد الفوري لأي من يمتهن التسـول وفقا لأحكام المادة 16 من قانون الإقامة للأجانب، موضحا ان التوجيهـات الصادرة والتعليمات المشـددة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، للحـد من ظاهرة التسول والتي تستغل من قبل بعض ضعاف النفوس الذين يستغلون الفرصة للحصـول علـى الاموال بطرق غير شرعية والتحايل مستغلين الأجواء الإيمانية لشهر رمضان الفضيل وما جبل عليه المجتمع الكويتي من تكافل وتراحم دون إدراك أن بعض المتسولين يستغل هذا الشهر الفضيل للنصب والاحتيال وجمع أموال من دون وجه حـق، ومؤكدا ان لجان الـزكاة المعتمدة من قبل وزارة الشـؤون الاجتماعية والعمل وكذلك المبرات الخيرية هي الطرق السليمة والصحيحة التي تقدم من خلالها الصدقات والزكاوات.

وأضاف ان التوجيهات تطول كفلاء هؤلاء المتسولين سواء كانوا أفرادا او شركات ومؤسسـات باعتبارهـم مسؤولين مسؤولية مباشرة عن المكفولين سـواء كانوا عمـالا او مسـتخدمين او قادمين بالالتحـاق بعائل او زيارة أو إقامات فعلية على الرغم من كون إقامتهم سارية المفعول، فإن كل من يتم ضبطه في حالة تسول سيتم إبعاده عن البلاد فورا ويساءل كفلاؤهم قانونيا مع وضع أسمائهم في منع الكفالات وعدم السماح لهم مطلقا بالكفالة لجلب عمالة او زيارة وخلافه سواء كانوا على علـم او دون دراية، موضحا ان الإدارة العامة لشـؤون مباحـث الإقامة ستقوم بالتحري في وضع هذه الشركات أو المؤسسات والأفراد ورفع تقارير عنهم وعن نشاطهم.

وأكد العميد الحشـاش ان هذه الإجراءات المشددة لا رجعـة فيها وان كل من يخالـف قوانـين الإقامة ويمتهن التسـول يعطي الحـق لـوزارة الداخلية وأجهزتهـا في العمل على إبعاده فورا عن البلاد مع اتخاذ الإجراءات القانونية والعقابيـة بحـق الكفلاء المخالفين والذين تسـببوا بشـكل او بآخر في بروز ظاهـرة المخالفين لقوانين الإقامة واللجوء الى التسول، وقد أعدت وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والبلدية خطة أمنية لمراقبة وتتبع تحرك هؤلاء المتسولين في ساحات المساجد والمناطق التجاريـة والصناعيـة ومنازل المواطنين والأماكن السكنية.

حملات توعية

وأكد العميد الحشـاش ان الحملة الأمنية لضبط المتسولين وإبعادهم تتزامن مع حملـة اعلامية للإدارة العامـة للعلاقات والاعلام الامني عبر كل وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المجتمعي المباشر وغير مباشر، وذلك لتوعية المواطنين والمقيمين للقضاء على ظاهرة التسول، داعيا الجميع الى دعم جهود الأجهزة الأمنيـة المعنية للإبلاغ عن هؤلاء المحتالين والاتصـال فـورا بهاتف الطوارئ 112 او إبلاغ أقرب مخفـر او دورية شـرطة نجـدة او امن عـام أو أي رجل أمن.

المجاهرة بالإفطار

ودعا العميد الحشاش المواطنـين والمقيمـين إلى الحفاظ على القيم والعادات المرتبطة بهذا الشهر الفضيل وإلى احترام مشاعر الصائمين بعدم المجاهـرة بالإفطار نهارا مخالفة للقانون رقم 1968/44 والذي ينص على المعاقبة وبغرامة لا تتجاوز 100 دينـار وبالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بإحدى هاتين العقوبتين، موضحا ان المادة الثانية من القانون أجازت إصدار قرار بإغلاق ما يرى ضرورة إغلاقه من المحلات فـي نهار رمضان تحقيقا لأغراض هذا القانون، مبينة ان مـن يخالف هذا القرار من أصحاب المحلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السـابقة. وأكـد ان وزارة الداخلية اتخـذت كل الإجـراءات الأمنية والاحتياجات اللازمة استعدادا لشـهر رمضان المبارك.

وذكر انه تم تشكيل فريق عمل أمني من جميع إدارات العمليات والدوريات التابعة لمديريـات الأمـن لجميع المحافظات لغرض السيطرة الأمنية وأحكامها في جميع المناطق وخاصة التي تزدحم بتواجد جماهيـري كبير مثـل الأسـواق التجارية والمتنزهات والشـواطئ، كمـا يتـم التنسـيق مع المرور لضمان انسـيابية الحركة المرورية والحد من الازدحامات.

وأشار العميد الحشاش إلى ضرورة انتهاز هذا الشهر الفضيل وان يسمو الجميع بتصرفاتهم وسلوكياتهم وإعطاء الطريق حقه، مشيرا بذلك إلى أن هناك العديد من الإجراءات لتسهيل الحركة المرورية، حيث ستتم إعادة البرمجة للإشارات الضوئية لتتناسب مع أوقات الازدحام وخاصة فترة ما قبل الإفطار، والتي تشـهد كثافة على الطريق، داعيا الجميع إلى الخروج المبكر تحسبا لأي طارئ على الطريق وحتى لا يكون هناك دافع للسرعة، ما قد يحدث ما لا تحمد عقباه ووقوع الحوادث المرورية، متمنيا للجميع السلامة.

واختتم مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل أحمد الحشـاش، متوجهـا إلى المواطنين والمقيمين بالتهنئة بمناسبة هذه الايام المباركة وأن يديم الله نعمة الامن والأمان على الكويت في ظل قيادتها العليا الحكيمة.

نافذة على الأمن

الفريق متقاعد ـ طارق حمادة

القانون يعلو ولا يعلى عليه

العلاقات بين الكويت ومصر ممتدة وعميقة وتوجد روابط عدة بيننا منها الدين واللغة وعلاقات نسب وغيرها، وكما يحدث بين الأشقاء تقع حوادث سرعان ما يتم احتواؤها بحكم ما يجمع الشعبين وبحكمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والقيادة السياسية المصرية وفي إطار القانون. قبل أيام تم تدول مقطع مصور لشخص يرتدي الزي الوطني يعتدي على وافد مصري، المقطع غير مقبول على الإطلاق بغض النظر عن الاسباب والدوافع التي كانت وراءه. الحادث قوبل باستياء شعبي وإعلامي، وقبل ان يشمر المتربصون عن سواعدهم ويشرعون في استغلاله لشق الصف بين البلدين وإثارة الضجة وتأليب الرأي العام هنا وهناك، قامت وزارة الداخلية بالدور الواجب فعله وبما يتماشى مع القانون فتأكدت من صحة المقطع والإيعاز الى أجهزة الوزارة بكشف الحقيقة وفتحت تحقيقا وتمكنت بما لديها من وسائل وتقنيات من تحديد مكان الواقعة وهوية الجاني والمجني عليه ومن قام بالتصوير والنشر. التعامل مع الواقعة بشكل قانوني وإنساني وسياسي يحسب للقيادة الأمنية. وكان من البساطة إصدار الداخلية بيانا تشير فيه الى عدم وجود بلاغ مسجل او تقدم المجني عليه الى جهة مختصة بالتعامل مع هذه النوعية من القضايا كالمخافر او النيابة العامة، إلا ان القيادة الأمنية تعاملت مع الواقعة بامتياز وبشكل قانوني باعتبار القانون يعلو ولا يعلى عليه، وخلال ساعات أغلقت الأجهزة المختصة ملف المقطع وطلب من المجني عليه تحريك الدعوى القضائية ضد المتهم ليحاسب أمام القضاء وينال جزاء ما اقترفه.

مأساة حذرنا منها

ما ان يمر يوم او تشهد البلاد جريمة حتى يثبت قطاع الأمن الجنائي والذي شرفت بالانتساب إليه لفترة بلغت 12 عاما أنه قطاع يعتمد عليه ويعزز الثقة لدى جميع المواطنين والوافدين بأن أموالهم وأعراضهم في مأمن، مطلع الأسبوع الماضي شهدت منطقة السالمية جريمة بشعة ومعقدة، لن أتطرق كثيرا اليها لأنها أشبعت بحثا وتناولا في مختلف وسائل الاعلام ولكن ما يعنيني في القضية او المأساة التي تمثلت في إقدام أب على قتل ابنته الطفلة هو ما سبق ان حذرت منه وهو آفة المخدرات.

اعترافات الأب القاتل كشفت عن ان المخدرات هي السبب الرئيسي في تغييب عقله وتبلد مشاعره وانعدام الإحساس لديه لدرجة ان يضرب طفلته حتى تلفظ أنفاسها البريئة ويحتفظ بجثتها في ثلاجة. قضية المخدرات تستوجب عن جدارة تكاتف كل مؤسسات المجتمع للتصدي لها وهو ما طالبت به، أما الأمر الآخر الذي أود التطرق اليه فهو مرتبط بما سبق أن ذكرته حول كفاءة قطاع المباحث لأن هذا القطاع استطاع اكتشاف الجريمة من خلال مصادره في فترة قياسية باعتبار ان الجريمة وقعت في مكان مغلق وتم الاحتفاظ بجسم الجريمة وأدواتها في ذات المكان، لا أملك الا ان أقول لإخواني وأبنائي في المباحث الجنائية موفقين والله يعطيكم العافية.

آخر الكلام: بمناسبة حلول الشهر الفضيل أتقدم لمقام صاحب السمو الأمير المفدى وراعي نهضتنا الشيخ صباح الأحمد، ولسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، والأخ رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ولسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ولنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، وللشعب الكويتي الكريم، وإخواني وأهلي وأصدقائي وأحبائي ولكل مقيم على أرض كويت العز والمحبة والسلام بأطيب وأسمى آيات التهنئة والتبريكات، وأقول للجميع مبارك عليكم الشهر وجعلنا الله وإياكم من صوامه وقوامه وعتقائه.. اللهم آمين.